مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN: 1071-2335/ E-ISSN: 2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد: 11، عدد رقم: 01، مارس 2022، صص: 317-332
تاريخ الاستلام(2021/08/04)تاريخ القبول (2021/11/30)تاريخ النشر (2022/03/30)

التَّفكير النَّحوي وتجلِّياته لدى مهدي المخزوميّ

Grammar Thinking and its Manifestations by Mahdi Makhzoumi

عامر الحَمود[1]، وليد السَّراقبي[2]
[1] جامعة حماة (سوريا)، wsarakibi@gmail.com
[2] جامعة حماة (سوريا)، wsarakibi@gmail.com

ملخص:
كثُرت الدّراسات في تراثنا النَّحويّ العربي، فكانت المطوَّلات، والمتون، وتفرَّعت الآراء فكانت المدارس النَّحويّة الَّتي انفردت ببعض الآراء الَّتي شكَّلت منها كياناً مستقلاً، فأيَّدها قومٌ، وأشادوا بأفكارها وتمثّلوها في جهودهم، وانتقدها آخرون مخالفين مسارها إلى أن أصبح من الضروري للباحث الجديد في النَّحو أن يسلك طريقاً يرسم فيه ملامح التَّجديد لهذا العلم، فظهر تيَّار التّجديد في النَّحو العربي على يد علماء منهم شوقي ضيف، وإبراهيم مصطفى، ومن بعدهم مهدي المخزومي الَّذي أحببت في هذا البحث أن أرسم ملامح التّجديد بشكل مختصر عنده، وما قدَّمه في هذا الميدان.

كلمات مفتاحيّة: التّجديد، التيسير، الجملة الفعليّة، الجملة الاسميّة، الإعراب، البناء، النصب، الجزم، التفكير، الجملة الظرفية، الاشتقاق

Summary:
There have been many studies in our Arabic grammatical heritage, so there were the elongations, the corpus/body, and the views branched out. So, the grammatical schools that were singled out in some of the opinions formed an independent entity from them, that people supported it, praised its ideas and represented them in their efforts. Others violated/deviated from its course/path until it became necessary for the

المؤلف المرسل: وليد السّراقبيّ ، **الإيميل:** wsarakibi@gmail.com

new researcher in grammar to take a path in which he outlines the features of renewal for this science, so the current of renewal in Arabic grammar appeared at the hands of scholars, including Shawki Dhaif, and Ibrahim Mustafa, and after them, Mahdi Makhzoumi, for whom, in this research, I liked to briefly draw this man's renewal features, and what he presented in this field.
Keywords: Renewal, facilitation, verbal sentence, nominal sentence, parsing, building, subjunctive, apocopate, thinking, adverbial sentence, derivation

مقدَّمة

تجلّى التَّفكير النَّحوي عند الدّكتور مهدي المخزومي في نظرته إلى النّحو نظرةً بعيدة عن التأويل المبني على العامل النّحوي، فكان تفكيره نابعاً من رغبته في تخليص النَّحو من التقديرات المبنيّة على التأويل فحاول أن يرسم حدود النَحو؟ ومتى تنتهي تلك الحدود؟ فهل الجملة وتركيبها؟ أم الكلام عامَّة؟ فكان هذا الأمر في نظره يحتاج إلى تحديد، وهذا التَّفكير نجده منذ بداية بواكيره في التأليف، ولكنَّنا إذا ما تتبعنا تفكيره في كتابه (في النّحو العربي نقد وتوجيه) نجده لم يعرض تعريفاً محدداً للنّحو بمفهومه الخاص، لكنَّه قدَّم جوانب المنهج الذَي يجب أن يتَّبعه الدَّارسون، فالنَّحو عارضة لغويّة يخضع لما تخضع له الُلغة من عوامل التَّطوُر، فهو متطوّر أبداً، والنَّحوي الحق هو الَّذي يجري وراء الُلغة، ويتتبَّع مسيرتها، وليس من يفلسف القواعد ويبنها على أحكام العقل، فالُلغة العربيَّة عبر مسيرتها أثبتت حيويَّتها، وليس من المعقول أن تقيَّد بحدود، ولكنَّنا نفهم من تفكير المخزومي وضع حدٍ للنَّحو؛ لأنَّه لا يقبل المفهوم الشامل للنَّحو كما كان عند الخليل والفرَّاء، وكما عرَّفه ابن جني، فالحاجة الماسَّة في نظره إلى تفريق الموضوعات الَّتي تناولها الخليل ليعرف الدّارس حدود درسه النَّحوي، فالدِّراسة الصوتيَّة والصرفيَّة تختلفان عن الدِّراسة النَّحويَّة، ولكلٍ منه موضوعه الخاص.

❖ **أهميَّة البحث:**

تكمن أهميّة البحث في تسليطه الضّوء على جانب من جوانب دراسة النَّحْو العربيّ، وهو تجديد النَّحْو في فكر مَهدِي المخزوميّ، وإظهار النتائج التّي توصّل إليها في دراسته للنّحو العربيّ بهدف التيسير، كما تأتي أهميّته من خلال عكسه رؤية مَهدِي المخزوميّ الجديدة، والَّتي تُخالف نظريَّة العامل في النَّحْو، ومن ثمَّ فهو يعطي رأيه في الجهود الّتي توصّل إليها المخزوميّ من جهة، وفي ارتباط النتائج الّتي طرحها بنظريَّة والّتي خالفت نظريّة العامل في النَّحو.

❖ **منهج البحث:**

بُنيت الدِّراسة في هذا البحث على المنهج الوصفيّ الَّذي يصف الظّاهرة، والنتائج الّتي توصّل إليها مَهدِي المخزوميّ، فيتمّ ذكرها وشرح مضمونها كقاعدة جديدة طرحها المخزوميّ، ومن

ثمّ تحليل هذه الآراء وتفسيرها وَفق الأصول النَّحْوية، ومن ثمّ يعرض البحث رأي المخزوميّ متبوعاً برأي لأحد المجدِّدين لمقاطعته وإبداء الرّأي فيه، فالمنهج الوصفيّ التَّحليليّ في هذا البحث يقوم على تحليل الأفكار الَّتي توصّل إليها مَهدِي المخزوميّ، وتحليلها استناداً إلى رأي المخزوميّ، ومقاطعة هذا الرّأي مع المدرستين البصريَّة والكوفيَّة، ووضع النتيجة كرأي للباحث في نهاية كل فقرة، فكان هذا المنهج متوافقاً مع تفكير مَهدِي المخزوميّ في تجديد النَّحْو، وخاصّةً أنّ أفكاره في تيسير النَّحْو جاءت مبنية على آراء جديدة لامست نظرته إلى النَّحو وبناء القاعدة النَّحويّة، فكان وصف هذه الآراء وتحليلها ملائماً لما أراد البحث الوصول إليه، وهو تقسيم أفكار المخزوميّ الجديدة، و إعطاء الرأي في هذه الأفكار.

❖ **الدِّراسات السَّابقة**

درس المخزوميّ غير واحد من الباحثين في الآونة الأخيرة في مختلف بلدان الوطن العربيّ، وكان أغلب الدّراسات يتناول المنهج الَّذي اعتمده المخزوميّ، إضافةً إلى التَّجديد الَّذي أدخله إلى القاعدة النَّحْوية، وأوَّل من درس جهود المخزوميّ كان الدّكتور زهير زاهد الَّذي تناول دراسة تراث المخزوميّ في كتابه: قراءة في تراث مَهدِي المخزوميّ، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة، 1994، ومن بعده الدكتور رياض السوّاد في كتابه (**مَهدِي المخزوميّ وجهوده النَّحْوية، دار الراية، عمّان، الأردن، ط1، 2009**)، تناول فيه تجديد المخزوميّ و جديده في الجملة، وبعده نشر الدّكتور نايف شقير في مجلّة جامعة البعث بحثه الَّذي حمل عنوان: (**دراسة محاولة المخزوميّ تيسير النَّحْو في كتابه في النَّحْو العربيّ نقد وتوجيه، مجلّة جامعة البعث، المجلد 34 -العدد 26- 2012**.)، وفي العام ذاته درس الباحث الجزائري عمر لحرش جهود مَهدِي المخزوميّ من جهة التَّقليد والتَّجديد في الأفكار الَّتي عرض لها في رسالة الماجستير الّتي قدّمها في جامعة قاصدي مرباح في مدينة ورقلة الجزائريّة، و عنوانها: (**الدَّرس النَّحْوي عند مَهدِي المخزوميّ بين التقليد والتجديد**) وبعدها أنجزت الباحثة الجزائريّة نهاري سهام رسالة الماجستير في عام 2018، والَّتي حملت عنوان: (**الحداثة النَّحْوية عند مَهدِي المخزوميّ**)، تناولت فيه الحداثة عند المخزوميّ، وذلك بقدرٍ مختصر، ووقفت على بحث للدكتور حيدر جبّار عيدان حمل عنوان: (النَّحْو الوصفيّ بين الدّكتور مَهدِي المخزوميّ والدكتور تمّام حسّان، حيدر جبّار عيدان، جامعة الكوفة، كليّة الآداب) ليقارن بين منهج كل من المخزوميّ، والدكتور تمام حسان في وصف الظَّواهر النَّحْوية "، وتميَّز البحث الَّذي أقوم بإعداده بأنَّه تطرَّق لتفكير مَهدِي المخزوميّ في القاعدة النَّحْوية، والأصول الَّتي اتَّبعها في تيسيره للنَّحو، فركَّز البحث على تفكيره في النَّحْو ليَصِلَ إلى النتائج من خلال تتبّع الأصول والمدارس الَّتي أخذ منها مادته العلميَّة ليبني آراءه في النّهاية، وهذا ما افتقرت إليه الأبحاث التي درست المخزوميّ، إذ ركَّزت على النّتائج، والآراء دون ذكر علاقة المدارس النَّحْوية في بناء تفكير

المخزوميّ، فالأغلب عرض الآراء، ودرس علاقة المخزوميّ بالمدارس لكن من زاوية نتاجه العلمي المرتبط بآراء المدرسة، فالبحث سار في تسلسلٍ متتابع بدءاً من جمع المعلومات عن المخزوميّ، ومن ثمّ الأصول الّتي اعتمد عليها، وبعدها رأيه في المدارس النَّحْوية المختلفة، ليصل البحث بعد هذه الدراسة إلى آراء المخزوميّ وجديده في النَّحْو، فأسأل الله أن أكون قد قدَّمت شيئاً جديداً يضيء ما قدَّمه هذا العالم في ميدان النَّحْو العربيّ.

أوّلاً: الجملة من حيث تأليفها ونظامها:

الجملة عند المخزوميّ هي الصّورة الَّلفظيَّة الصُّغرى للكلام المفيد في أيّ لغةٍ من الُّلغات، وهي المركَّب الَّذي يبيِّن المتكلِّم به أنَّ صورة ذهنيَّة كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، ثمَّ هي الوسيلة الَّتي تنقل ما جال في ذهن المتكلِّم ونُقل إلى ذهن السَّامع[1].

1- الجملة الشرطيّة

الجملة عند المخزوميّ كلام مفيد، وليست عبارة عن كلام مركَّب ناقص الدّلالة، فالجملة الشرطيَّة عنده ليست مؤلَّفة من جملتين إنَّما هي جملة واحدة، فالكلام في جملة الفعل ليس مكتملاً فلذلك عدَّها جملة واحدة، فتعويله على المعنى لا على العلاقة التركيبيّة المجرّدة، وليس للتركيب الَّذي يتألَّف من فعل وفاعل، والدكتور مالك المطلبي يرى أن مهدي المخزومي حاول ألا يعترف بالجملة الشرطيّة تخلّصاً من مأزق اضطراب مفهوم الجملة في العربيّة والّتي تدل على معنى يصحّ السكوت عليه[2]، والجملة الشرطيّة تتألف من جزأين الفعل والجواب، ومن ثمّ فهي لا تطابق تركيب الجملة التي تتألف من مسند ومسند إليه وإسناد ويفضي المطلبي إلى القول: " إنّ الجملة الشرطيّة ذات طبيعة إسناديّة أ – متعدّدة ب – مركّبة ..... وهذا الإطار يناقض الجملة الشرطيّة...... لأنّه لا يؤدّي إلى فائدة"[3]وينتهي المطلبي إلى نتيجة بقوله: " فالجملة الشرطيّة، إذن،: تركيب مبني على تآلف جمل بعلاقة إسناديّة مركّبة."[4] ،

فالمطلبي يوافق المخزومي في أنّ جملة الشرط لا تؤدّي المعنى مالم يُؤتَ بجملة الجواب، فارتباط المعنى بالتركيب عند المخزومي ناشئ عن الدلالة المعنويّة التي تعطيها الجملة بعيداً عن التركيب والعامل، فهو يؤكّد تلازم العلاقة بين التركيب والمعنى الذي يؤدّيه، فجملة فعل الشرط عنده وحدها ليست جملة ما لم يُؤتَ بالجواب ليتمّ المعنى.

وانتهى إلى تقسيم الجملة الشرطيّة إلى ثلاثة أقسام:

1- الجملة الشرطيّة، والتي تعد نمط من أنماط تآلف الجملة الفعليّة

2- نمط الجملة الشرطيّة المختلف فيها بين الفعليّة والاسميّة، كقوله تعالى ﴿وإن امرأة خافت﴾[5].

3- نمط الجملة الشرطيّة الاسميّة، وهي عند المطلبي" تركيب مبني على تآلف جمل إسناديّة بسيطة (فعليّة واسميّة) مع بعضها أو مع جمل غير إسناديّة بعلاقة مركّبة "[6]

فالجملة الشرطيّة هي جملة يمكن عدّها اسميّة أو فعليّة حسب تركيبها، والمخزومي نظر إليها من زاوية المعنى الَّذي أدته في التركيب فلم يؤدِّ فعل الشرط المعنى لذاته دون الجواب، فهي تركيب يجمع معنى مشترك ما بين الفعل والجواب بعلاقة إسناديّة مركّبة تجمع كلًّا من الفعل والجواب لتعطي معنىً مفيداً.

الجملة الفعليَّة:

هي عند المخزوميّ: "الجملة الَّتي يدلُ فيها المسند على التجدُّد، أو الَّتي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتِّصافاً متجدِّداً، وبعبارة أوضح هي الَّتي يكون فيها المسند فعلاً، لان الدِّلالة على التَّجدُّد إنَّما تُستمَدُ من الأفعال وحدها"[7].

فالجملة الفعليّة عند المخزوميّ لها صورتان: الأوَّل جاء زيد، والثَّاني زيدٌ يجيء، لأنّه رأى أن التجدُّد قائم في الجملة سواء أتقدَّم الفاعل أم تأخَّر فيقول: " ومعنى هذا أنَّ كلّاً من قولنا: طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعليَّة. أمَّا الجملة الأولى فالأمر فيها واضحٌ، وليس فيه خلاف مع القدماء، وأمَّا الجملة الثَّانية، فاسميَّة في نظر القدماء، وفعليَّة في نظرنا، لأنّه لم يطرأ عليها جديد إلَّا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يُغيِّر من طبيعة الجملة، لأنّه إنَّما قُدِّم للاهتمام به "[8].

ورأي المخزوميّ في هذا التَّصنيف يخالف فيه المذهب البصري الَّذي عدَّ جملة (البدر طلع) اسميَّة، وذلك لأنّها صُدِّرت بالاسم، فهو لا ينظر إلى الشكل بل إلى المعنى المرتبط بركنَي الجملة، فما دام الفعل موجوداً فالجملة فعليَّة ودلَّت على التجدُّد، وهذا التَّفكير نبع من نظرة المخزوميّ إلى النَّحْو والجملة، وهو متأثّر بثقافته الكوفيَّة من منظور المعنى الَّذي يتشارك فيه ركنا الجملة، وهذا المنظور من وجهة نظري يلغي ما يسمَّى بجملة الخبر الفعليَّة من النَّحْو، وإلغاء بعض الأركان من الجمل استناداً للمعنى فيه شيء من البعد عن النَّهج الَّذي قام عليه النَّحْو، و من ثمَّ فإنَّ الجملة الاسميّة يؤوَّل خبرها الجملة بخبر مفرد، وفي هذا التَّقسيم انعدمت جملة (طلع) في (البدر طلع)؛ لأنّها ليست بخبر ما دام الاسم (البدر) فاعلاً.

2- الجملة الاسميَة:

الجملة الاسميَّة عند المخزوميّ: "هي الَّتي يدلُ المسند فيها على الدَّوام والثبوت، أو الَّتي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتِّصافاً ثابتاً غير متجدِّد، وبعبارة أوضح هي التي يكون المسند فيها اسماً"[9].

فبهذا التعريف للجملة الاسميَّة تخرج الجملة الاسميَّة الَّتي خبرها جملة فعليَّة من تصنيف الجملة الاسميَّة، ولكنَّ التساؤل الَّذي يطرح ذاته هو الجملة الَّتي بُدئت باسم وخبرها جملة اسميَّة وفعليَّة كقولنا: (السماء مطرها يهطل) فالخبر ههنا جملة (مطرها يهطل) جملة خبر للمبتدأ السماء وفيها الفعل (يهطل)، و من ثمَّ فإنَ المخزوميّ في هذا الفصل قد أبقى فقط على المبتدأ الاسم المفرد، والخبر الاسم المفرد ضمن تصنيف الجملة الاسميَّة، وهذا الرأي يشير إلى تفكير المخزوميّ في ضرورة ربط المعنى بالجملة، فالتجدُّد والحدوث مرتبطان بالفعل، سواء أتقدَّم الفعل أم تأخر في الجملة، وهذا التّحليل للجملة ألا يُشير إلى العامل النَّحْوي الَّذي رفض المخزومي وجوده، فكان أولى ألَّا يذكر هذا الارتباط لأنّه يعتمد على المنطق الَّذي انتقد من سار على نهجه .

وتحديد الجملة الفعليَّة والاسميَّة عند باقي الدَّارسين الَّذين اعتمدوا الاسميَّة بالجملة البادئة باسم، والفعليَّة البادئة بفعل عدَّه المخزوميّ تحديداً ساذجاً يقوم على أساس التفريق الَّلفظي المحض، وهذا يشير إلى جنوح المخزوميّ عن فكرة العامل، والجملتان في هذه الصياغة في نظره تعودان إلى اتِّباع نظريَّة العامل، وهذا يؤدِّي إلى التخبُّط فليس كلُّ أمرٍ مبني على أثر العامل هو أمر غير صحيح، فنظريَّة العامل لها إيجابيَّاتها ولها سلبيَّاتها في ميدان القاعدة النَّحْوية.

ويذكر بعض الدارسين كإبراهيم السامرائي أنَّه ليس كلُّ الأفعال تدلُّ على التجدُّد والحدوث [10]، ك (يموت)، و(يفنى)، و(يذهب)، ومن ثمَّ ما تصنيف الجملة الَّتي تحوي مثل هذه الأفعال مثل: (زيد ذهب)، و(مات محمّد)، فهي منقطعة ولا تفيد التّجدد والحدوث، وهذا ما رآه الدكتور المطلبي[11]، فالمعنى البلاغي المرتبط بالفعل قد لا يوافق التقسيم الزمني الّذي يريده

فالسواد انتقد السامرائي الَّذي عدَّ التجدُّد لا يصلح إلا مادة للدَّرس البلاغي، في حين عدَّه الهدف الَّذي تسعى إليه النظريَّات الحديثة في علم الُّلغة، وهذه النَّظريَّات التَّي خالفت نظريَّة العامل ولاقت ترحيباً من المجدِّدين، فما أدخله المخزوميّ كان نابعاً من تفكيره الرَّافض لنظريَّة العامل، فصنَّف الجملة الفعليَّة والاسميَّة استناداً إلى هذا التَّصنيف.

والمخزوميّ في تقسيم الجملة خالف ابن هشام الأنصاري، فلا جملة ظرفيَّة عند المخزوميّ، لأن الجار والمجرور يحمل معنى الفعل (استقرَّ)، ومن ثمَّ الاسم المرفوع بعده على رأي المخزوميّ هو فاعل للفعل استقرَّ وهذا يؤيّد فيه غيره من النّحاة فيقول: "إنْ كان الظَّرف معتمَداً، فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعليَّة، وإن لم يكن معتمَداً فهي من الجملة الاسميَّة، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام ..."[12]، وهذا القول ألا يشير إلى تخبُّط واضح الدَّلالة؟ فالمخزوميّ يناقض نفسه عندما يرفض التَّأويل، ويؤوِّل الفعل استقرَّ، ومن ناحية أخرى يعدُّها اسميَّة، فالقرار غير مستقر في ذهنه، وترك المجال للاتِّفاق، وهذا ينبئُ عن فجوة في تفكيره غير مستقِرَّة.

ويرى إبراهيم مصطفى أنَّ النُّحاة أغفلوا الكثير من القضايا حين أدخلوا الجدل والمنطق إلى العربيّة، وهذا الرّأي الّذي تبنّاه المخزوميّ من أستاذه إبراهيم مصطفى، ونجد تفكيره في الجملة نابعاً من هذا القول: "أكبَّ النُّحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يَعدِلون به شيئاً، ولا يرون من خصائص العربيّة ما ينبغي أن يشغلهم دونه، وألَّفوا فيها لأسفار الطوال، وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليله وفلسفته، حتى تركوا نحو العربيّة أوسع الأنحاء أسفارًا وتأليفًا وفلسفة وجدلًا، فماذا بلغوا من كشف سر الإعراب وبيان حقيقته"[13] فالمجدِّدون عامَّة كان تفكيرهم نابعاً من رؤية تتطلَّع إلى ما نسيه أو غفل عنه سابقوهم، وكانت آراؤُهم تتَّفق على لوم السَّابقين في عدم تفكيرهم في خفايا الُّلغة .

3- الجملة الظرفيَّة:

وهي عند المخزوميّ الجملة التي يكون فيها المسند ظرفاً، أو مضافاً إليه بالأداة، نحو عند زيد نمرةٌ، وأمامك عقبات [14]، فالجملة الظرفيّة كما يراها مهدي المخزومي يجب أن تُصنَّف من قبيل الجملة الفعليّة أو الجملة الاسميّة، وأرى أنّ المخزومي في هذا الرَّأي خفّف على الدَّارس كثرة التأويلات في تصنيف الجملة العربيّة، وهذا يوافق ومنهجه في تيسير النّحو على الدّارس، فيكفي الدّارس للجملة من أن يعرف أصلها، وهذا ما رآه دارسو المنهج الوصفي[15]، فأكّدوا أنَّ ذهاب الدكتور مَهدي المخزوميّ إلى أنَّ الجملة الظرفيَّة قسم من أقسام الجملة، قد أدخله في تناقض، فهو في موقع آخر يرفض فكرة الجملة الظرفيَّة عندما عرض رأي ابن هشام (ت671هـ)، وقال معقّباً: "ولنا فيما قاله رأيٌ آخر، لا يقرّه فيما ذهب إليه، لأنَّ الجملة الظرفيَّة الَّتي عدّها قسماً ثالثاً، إن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعليّة، وإن لم يكن معتمداً فهو من الجملة الاسميَّة، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام"[16].

فالمخزوميّ عارض ابن هشام في عدِّه الظرفيَّة جملةً، والواقع أنَّ الكلام العربيّ مبنيٌّ على أسماء، وأفعال وروابط فيما بينها، وإنْ صحّ الّتقسيم فالجمل في العربيّة قسمان: فعليَّة واسميَّة، وسبق الظرف للاسم فهي جملة اسميَّة نحو: (في البيت رجلٌ).

ثانياً: تفكير المخزوميّ في الفعل:

الفعل في الّلغة العربيّة الحدث الذي ارتبط بزمن معيّن ، فيدلُّ على الحدث والزَّمن، إضافة إلى التعدّي واللزوم، فمجاله أوسع وأشمل من الاسم لِما يحتويه من دلالة شاملة تكتنز في ثناياها الفاعل والمفعول به، وتتكوَّن بذلك الجملة الفعليَّة، لكنَّ موضوع الزَّمن أخذ عدَّة مناح عند دارسي العربيّة لما له من دلالة شاملة قد يمتد الحاضر إلى زمن المستقبل، وقد يدل الماضي على زمن قريب تارةً وبعيد تارة أخرى فذهب تختلف عن كان قد ذهب، وما إلى ذلك من طروحات

طرحها مجدِّدو النَّحو العربيّ، والمخزوميّ كانت له آراء في الفعل، من ناحية اشتقاقه وأقسامه، فأضاف أقساماً للفعل كالفعل الدَّائم الَّذي تمثل بصيغة اسم الفاعل عند البصريّين، وتمثَّلت تلك الجهود في:

أ- أصل الاشتقاق:

الفعل في العربيّة يدل على تغيُّر الزَّمن من ماض إلى حاضر إلى مستقبل، لكنَّ التَّفكير في أصل الاشتقاق في العربيّة هل هو الفعل؟ أم المصدر، وفي تعريف سيبويه للفعل يقول: "وأمَّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل"[17]

وهذا القول استند إليه البصريُّون، فذهبوا إلى أنّ أصل المشتقات هو المصدر، وحجَّتهم في ذلك دلالة المصدر على الزَّمن المطلق غير المحدَّد أو المقيَّد، والفعل يدلُّ على زمن مقيَّد، والمطلَق أصلٌ للمقيَّد[18]. في حين يذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الفعل هو الأصل الَّذي تصدر عنه المشتقات، وحجَّتهم في ذلك أنَّ المصدر يصحُّ لصحَّة الفعل، ويعتلُّ لاعتلاله، ولمَّا كان ذلك فهو فرعٌ عليه[19].

ب- الفعل الدَّائم:

والمخزوميّ قسَّم الأفعال في العربيّة حسب أزمنتها، إلى ماض ومضارع وأمر ودائم، والجديد في تقسيم المخزوميّ هو الفعل الدَّائم، والَّذي جاء ضمن صيغة (فاعل) وهو اسم الفاعل عند البصريين. حيث رآه المخزوميّ يشير إلى الزّمن المستقبل عندما يكون مجرَّداً من السوابق واللواحق كأن نقول: (زيدٌ قائمٌ)، وإذا جاء منوَّناً دلَّ على وقوع الحدث في المستقبل نحو: (أنا صائمٌ يوم الخميس)[20]، فالتغيّر في الأمثلة الَّتي عرضها المخزومي جاء من اختلاف التَّركيب وليس من صيغة (فاعل)، فهي وحدها تدل على من قام بالفعل، والتّغيُّر الزمني فيها جاء من تغيُّر الصيغة.

وأيَّد المخزوميّ الكوفيّين في هذا المجال، في أنَّ ما استدلُّوا عليه هو أنَّ هذه الصِّيغة تقبل الفاعل والمفعول به كما يقبل الفعل ذلك، وأنَّها تتضمَّن معنى الفعل وتدلُّ على الزّمان، واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموت﴾[21].

ويرى الدكتور عبد الجبار توامة أنّه "لا دلالة في الصفة (ذائقة) فيها على زمنٍ معيَّن؛ لأنَّ موضوعها منصب على تقرير حقيقة عامَّة تتحقَّق في كلِّ وقت، ومجيئها بالإضافة له دلالة حدثيَّة تقرب من دلالة صيغة الماضي، وهي إفادة القطع والتثبيت، لأنَّ الموت هو من الحقائق الثابتة والقاطعة في حياة الإنسان"[22]

ويعرض توّامة رأي الدكتور مالك المطلبي في كتابه الزمن واللغة ويقول: "صيغة فاعل تعبّر عن هيئة وليس عن حركة، على الرغم من أنّها تتميّز عن الاسم الجامد بانطوائها على حركة ما، وهي بذلك ليست شكلاً زمنيّاً، سواء أكانت في قسم الصرف أم في قسم النَّحو"[23].

وبالنِّسبة لقبول الفعل الدَّائم كما أسماه الكوفيُّون والمخزوميّ فعلاً فهذا غير صحيح في رأيي من جانبين:

الأوَّل: الزَّمن الَّذي حملته صيغة (فاعل) جاء نتيجة التّركيب فقولنا: (أنا قادم غداً) المستقبل في المثال السابق جاء من الظرف غداً وليس من صيغة اسم الفاعل، ودلالة اسم الفاعل في التركيب هي للدّلالة على من قام بالفعل، وهي اسم وينطبق عليها ما ينطبق على الاسم.

الثاني: أنَّ الفعل الدَّائم الَّذي أسماه المخزوميّ يقبل الفاعل والمفعول به، فأقول: إنَّ الصفة المشبَّهة باسم الفاعل تقبل ذلك، واسم المفعول يقبل نائب الفاعل، وهذه المشتقات تعمل عمل فعلها فقط، ولا يكون هذا العمل الَّذي تقوم به هذه المشتقَّات دليلاً على تسميتها بالأفعال، فالأمران اللَّذان عدَّهما المخزوميّ دليلاً على تسمية صيغة اسم الفاعل باسم الفعل الدَّائم يشتركان مع غيره من المشتقات كقبولهما الفاعليَّة والمفعوليَّة، والدِّلالة على الزَّمن قد توجد في جملة أخرى يدخل عليها ظرف المستقبل، ولا تكون جملة فعليَّة.

فالتَّفكير الَّذي قاد المخزوميّ ليس إلَّا من باب رفضه فكرة العامل، والَّتي جعلته رافضاً العمل ونظريَّة الارتباط الَّتي قد تكون في بعض الحالات لا غنى عنها واللَّه أعلم.

ج- صيغة (افعلْ):

ومن ضمن هذا التَّقسيم يخرج المخزوميّ إلى نتيجة مفادُها أنَّ بناء الفعل الأمر (افعل) ليس بفعل وذلك بدليلَين أوَّلهما أنَّ الفعل مقترن بالزَّمن وثانيهما أنَّه يُبنى على المسند إليه ويحمل عليه[24]، ونلاحظ أنَّ هذا الرَّأي لا يندرج ضمن المعقول ففعل الأمر أو (افعل) يدلُّ على حدث مقترن بزمن لحظة التكلُّم ويقبل الاتِّصال بضمائر " ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المؤنَّثة المخاطبة "، وهذا الشيء يجعل من فعل الأمر حدثاً يدلُّ على الطلب للقيام بالفعل، وكون معناه يحمل القيام بالحدث فهذا يكفي لتسميته فعلاً، والحدث الَّذي يحمله معه أيضاً كما يحمل الماضي والمضارع الحدث المقترن بالزَّمن، فعند قولنا: اذهبْ يكون الفعل حاملاً زمناً لحظة التكلُّم، وحدث الكتابة، فنصل إلى نتيجة مفادها أنَّ الأمر أو ما سمَّاه المخزوميّ" صيغة افعلْ" هو حدث دلَّ على القيام بالفعل لحظة التَّكلُّم، ودليل ذلك أنّ المفعول به، والضمائر الَّتي تقبل الفاعليَّة في الماضي والمضارع كنون النِّسوة وألف الاثنين و واو الجماعة، وإذا عدَدْنا أنَّه ليس فعلاً فما إعراب هذه الضَّمائر؟ وما إعراب الاسم المنصوب الَّذي يتلو الأمر ويدلُّ على من وقع عليه فعل الفاعل، فقولنا: شاهَدْن

الربيع جملة فيها فعل وفاعل وهو نون النِّسوة ومفعول به (الرَّبيع)، وإذا ما وضعنا ذات الجملة في صيغة الأمر نقول: شاهِدْنَ الربيعَ، فكونه دلَّ على طلب للقيام بالحدث، وحمل زمن الحاضر المرتبِط بلحظة التكلُّم، وقبل الضمائر الَّتي قبِلها الماضي والمضارع وكانت فاعلاً، وقبِل المفعول به ذاتَه الَّذي قبِلَه الماضي والمضارع، فهذه الدّلالات تكفي لجعل صيغة افعل الَّتي نفاها المخزوميّ من ضمن الصِّيَغ الفعليَّة لتكون فعلاً ونسمِّيه (فعل الأمر).

ويردّ المخزوميّ أنَّ الضمائر المتَّصلة بفعل الأمر هي عبارة عن كنايات وإشارات إلى الفاعل، وأورد شاهد (أكلوني البراغيث)، فيقول: " وإذا كانت هذه الأدوات الَّتي تتصل ببناء (افعلْ) أحرفاً وليست ضمائر فهنا ليس إسناداً، ومن ثَمَّ (افعلْ) ليس فعلاً "[25].

ولكنَّ هذا الكلام لا يطابق قاعدة اتِّصال هذه الضمائر بباقي الأفعال، فلماذا في صيغة (افعلْ) ليست ضمائر فاعل، وفي باقي الأفعال هي صيغة فاعل، فهذه المفارقة تبعد وجهة نظر المخزوميّ في رأيي عن الصِّحَّة، و من ثمَّ فإنّ صيغة (افعلْ) هي فعل أمر، ودلَّت على زمن وقبلت الفاعليَّة والمفعوليَّة.

د- إعراب الفعل المضارع:

الفعل عند المخزوميّ مقدَّم على الاسم، وأهمُّ منه، وتأتي أهميَّته من أهميَّة الجملة الفعليَّة في التَّعابير الُّلغويَّة، ولذا قُدِّم على ما سواه من أقسام الكلمة العربيّة، وعاب المخزوميّ على القدماء عنايتهم بالفعل من جانب ضيِّق ومحدود، فاقتصروا في رأيه على عمله في رفع الفاعل ونصب المفعول.

عدّ المخزوميّ أنَّ سبب إعراب الفعل المضارع ليس سببه عدم اتِّصال ضمائر به، أو سبقه بأدوات الجزم أو النَّصب، وإنَّما هو الدّلالة الممتدَّة للزمن ويذكر في إحدى محاضراته على طلبة الدِّراسات العليا (الماجستير) في آداب بغداد سنة 1962، أنَّ تسمية الفعل المضارع ب(يفعلُ) يعود إلى الخليل، ولم أجدْ للخليل مثل هذا الرأي [26].

فالمخزوميّ أطلق تسمية (يفعلُ) على الفعل المضارع، واستمدَّ التسمية من وزنه الصرفي، وذكر أنَّ من أسماه بالفعل المضارع هم البصريُّون، فكان الفعل المضارع في منظوره مقتصراً على ارتباطه بالوزن الصرفي، ولم يعرض لعلاقته بالزَّمن حيث إنَّه يدلُّ على فترة زمنيَّة طويلة تمتدُّ من لحظة التكلُّم إلى المستقبل، ولكنَّه في معرض الحديث عن الفعل عامَّة يخلص إلى القول: إنَّ الأفعال أبْنية تدلُّ على الأحداث المرتبطة بالزَّمن، ولكنَّه اشترط في هذه الخلاصة أن تطابق المرحلة التطوُّريَّة الَّتي توصَّل إليها التطوُّر الأخير، ولم يوضّح ما هو المقصود بالتطوُّر هل هو آراء مجدّدي النَّحْو؟ أم نظريَّة العامل وما قوبلت من رفض وتعديل في الآونة الأخيرة؟[27]

وبعد رحلة المخزوميّ في تجديد النَّحْو، وفي كتابه الأخير (قضايا نحوية) الَّذي طُبع بعد وفاته، ذكر المخزوميّ فقرة تحت عنوان (مصطلح المضارع)، ورأى فيه أنّ الفعل المضارع أقدم الأفعال، ولم يُعرَب إلَّا لمضارعته الأسماء (اسم الفاعل)، وهذا قول قديم فقال: "والمقصود بمضارعته الاسم هو مضارعته لاسم الفاعل، وإنَّما ضارعت -أي الأفعال المضارعة- أسماء الفاعلين أنَّك تقول: إنَّ عبد الله ليفعلُ، فيوافق قولك: لفاعلٌ، حتَّى كأنَّك قلت: إنَّ زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى"[28]. إذاً، هو مناقض في ذلك لمن يساوقون الأزمنة مع المنطق! فالفعل المضارع في نظره أقدم الأفعال فقط لأنّه ضارع الاسم، فالأفعال أوَّلاً هي أحداث اقترنت بزمن ما، والأسماء هي ألفاظ خلت من الزَّمن، والمعنى قد يحمله فعل واسم، ولكنَّ الزَّمن وتحديده لا يحمله إلَّا الفعل، وارتباط الفعل المضارع باسم الفاعل من ناحية الدَّلالة على الحال والاستقبال فقط، وليس اسم الفاعل كالمضارع من النَّاحية الإعرابيَّة، فيبقى الفعل المضارع فعلاً في قائمة الأفعال.

والمخزوميّ رأى كما رأى سابقوه من النحاة أنَّ الفعل المضارع سمي بهذا الاسم لمضارعته الاسم، وليس لأنّه مرتبط بزمن معيَّن، فليس في اسمه ما يشير إلى زمن معيَّن، ويعزو المخزوميّ تشبّث البصريّين فيه كفعل إلى تشبُّثهم بنظريَّة العامل فيقول: "ولأنَّ التسمية بـ (المضارع) تعني أنَّ هذا الفعل يضارع اسم الفاعل، واسم الفاعل معرب، ويترتَّب على ذلك أن يكون المضارع معرباً"[29].

والمخزوميّ يذكر أنَّ سيبويه لم يلتزم بتقسيم الفعل استناداً إلى أنواعه، بل استناداً إلى الزّمن الماضي إذ جعل له الماضي، والحاضر والمستقبل جعل له الزَّمنين: الحاضر والأمر، فعندما يدل الحاضر على الحال يستخدم الفعل المضارع، وعندما يدلّ الحاضر على الطلب يستخدم فعل الأمر[30]، وهذا الاستخدام كما ذكره المخزوميّ إنَّما يدل على امتداد الفعل عبر الزَّمن، وسيبويه ربط الزَّمن الَّذي يستخدم فيه فعل الأمر بالزَّمن الحاضر، فلا يوجد زمن أمر فإمَّا ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، ويبقى الفعل المضارع دالاًّ على زمنين: الحاضر والمستقبل، فلذلك أسماه المخزوميّ (يفعل)، وكانت له رؤيته الخاصَّة في تقسيم الأفعال استناداً إلى التقسيم الفلكي كما أسماه، والَّذي يرتبط بالماضي والمستقبل، فيقول: "أمَّا المضارع فتسميته لا تشعر بالزمان، ولكنَّها تشعر بأنَّه معرب لأنّه ضارع الأسماء، في حركاته وسكناته"[31]، وهذا القول يبعد فيه المخزوميّ علاقة الزَّمن بالفعل المضارع من ناحية التسمية، فتسميته عنده بالمضارع سببها العلامة الإعرابيَّة، وليس الزَّمن، وهنا التساؤل؟ أين ارتباط الحدث مع الزَّمن، والَّذي طرحه المخزوميّ للدلالة على الفعل؟ فالعلامة الإعرابيَّة وحدها ليست دليلاً على تسمية الفعل، فالأفعال أحداث تدلُّ على أزمنة مختلفة، والأصح أن يكون الفعل المضارع سمي بهذا الاسم لأنّه ضارع الزَّمن الَّذي دلَّ عليه وهو الزَّمن الحاضر، والعلامة الإعرابيَّة ليست الدَّليل على تسمية المدلولات سواء كانت أسماء أم أفعال، فالحركات علامات للأفعال وللأسماء متنوِّعة ما بين حركات بناء وحركات إعراب.

والبصريُّون كالكوفيِّين في رأي المخزوميّ رأوا أنَّ الفعل المضارع معرب، وألحقوا به فعل الأمر فهو معرب عندهم أيضاً، لأنَّ فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع المجزوم، وذلك أنَّ أصل (افعلْ) عندهم (لتفعلْ).

والدَّارسون المعاصرون في العصر الحديث أوجدوا تعاريف كثيرةً للفعل عرضها الباحث عبد الجبّار توَّامة في رسالة الماجستير الَّتي حملت عنوان (الفعل في القرآن الكريم)، وخلص إلى القول: "إنَّ محاولة إيجاد تعريف علمي للفعل في الّلغة العربيّة تأتي من النَّقص الَّذي ظهر في دراسات الأوَّلين من النُّحاة في مجال دراسة الفعل، وهذا النَّقص يُملي على الباحثين في هذا العصر وجوب إعادة النَّظر في الفعل واستعماله ليستدركوا على النُّحاة ما فاتهم"[32].

فدراسة الفعل أوجدت تعاريف كثيرة كما رأينا فالمخزوميّ أضاف الفعل الدَّائم، لتصبح الأفعال عنده أربعة، فالأفعال في العربيّة إذا ما تتبعنا وظيفتها في الجملة تدلّ على الحدث المرتبط بالزَّمن، أو العمل المرتبط بزمن، وذلك كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[33]، فالفعل هو العمل الهادف لإنجاز عمل ما في زمن ما، وهذا من ناحية المعنى، أمّا من ناحية التَّركيب الُّلغويّ فهو الحدث الَّذي قام به الفاعل، وقد يحتاج مفعول به لإتمام معناه، فالدّكتور تمّام حسّان رأى أنّ الفعل يجب أن يحمل جانبين: المعنى، والمبنى، فالمعنى من خلال: "التسمية – الحدث – التعليق – المعنى الجملي"، والمبنى من خلال "الصّورة الإعرابيّة – الرّتبة –الصيغة – الجدول – الإلصاق – التضام، الرسم الإملائي"[34].

والدّكتور عبد الجبّار توّامة يرى أنَّ مَهدي المخزوميّ يناقض نفسه عندما يعدُّ (لا)، و(ليس) أنَّهما أداتان لا دلالة لهما على الزَّمن عند نفيهما للفعل، وأنّ دلالتهما هي النّفي المحض فقط، وأمّا الدّلالة الزَّمنية فمستفادة من صيغة (فعلَ) و(يفعلُ)، وهنا المخزوميّ يعزو الزَّمن إلى الصّيغة، فيناقض نظريّته في عدم الرّبط بين الزَّمن والصّيغة[35].

فالدكتور تمام حسّان رأى تلازم العلاقة ما بين المعنى المرتبط بعمل الفعل، ومبناه من خلال رتبته وحالة إعرابه، وهذا الترابط ينفي ما عرضه المخزوميّ سابقاً من إضافة الفعل الدَّائم لقائمة الأفعال، فالصورة الإعرابيَّة له لا تتطابق مع كلّ أفعال العربيّة، فهو اسم ويقبل دلالات الاسم وحالات إعرابه.

الخاتمة ونتائج البحث

تجلّى تفكير المخزومي في النّحو العربي في مشروعه الجديد الّذي أحبَّ من خلاله تيسير النّحو أمام دارس العربيّة، وجاءت آراؤه العديدة ناجمةً عن تفكيرٍ نابعٍ من فكر حاول فيه نقل القاعدة النّحويّة إلى طور التيسير لكن خلال دراستي لتفكيره أصل إلى النتائج التالية:

1- سيطرت على فكر المخزومي رغبته الجامحة في رفضه التَّعليل المنطقي، ونظريَّة العامل الفلسفيَّة، وهذا ما جعل من قاعدته الجديدة مجرَّد نقدٍ لما درسه القدماء لا أكثر.

2- دراسة المخزوميّ للتركيب النَّحْوي، وهو الأساس في صنع القاعدة النَّحْوية كان مساره ضيّقاً، وذلك بسبب التَّفكير الدَّائر في ذهنه، وهو أنَّ نظريَّة العامل النَّحْوية عبء على دارس العربيّة، ويجب التَّخلُّص منها، وهذا ما أفقد نتائجه الشموليَّة في رأيي، والله تعالى أعلم.

3- من خلال دراستي لتفكيره أجد أنَّه ظلَّ متمسّكاً برفضه للعامل حتَّى آخر لحظة، فكانت جميع آرائه تصبُّ في هذا المجال، فهو بقي طوال حياته رافضاً أيّ قولٍ يسير وفكرةَ العامل، ومن ثمَّ نتائجه الَّتي خلُص إليها يبقى الأخذ بها وتطبيقها قد لا يأخذ العموم والشُّمول، لأنّها مبُنية على تفكيرٍ رافض للعامل، والَّذي يراه البعض صحيحاً، ويعارضه البعض الآخر.

4- القاعدة الَّتي أوجدها المخزوميّ بقيت مجرَّد دراسة تنتظر التَّحليل والبحث في ميدان العربيّة الواسع، وتحليل تلك النَّظريَّات التَّي مازالت حتَّى الآن تسير في عقول الدَّارسين من مؤيّدٍ، أو معارض.

5- عوّل المخزومي خلال آرائه العديدة على المعنى النّحوي، فجاءت أغلب آرائه الجديدة مبنيّة على رفض نظريّة العامل النّحوي، والدّعوة إلى دراسة التّركيب من زاوية المعنى بعيداً عن العامل.

مراجع البحث وإحالاته:

1 في النَّحْو العربيّ نقد وتوجيه، مَهدِي المخزوميّ، ص 31

2التّركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر دراسة لغويّة في شعر السيّاب ونازك والبياتي، مالك يوسف المطلبي، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات 246، 1981، ص20

3التّركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر دراسة لغويّة في شعر السيّاب ونازك والبياتي، مالك يوسف المطلبي، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات 246، 1981، ص32-33

4المرجع نفسه، ص40

5النساء 128

6 التّركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر دراسة لغويّة في شعر السيّاب ونازك والبياتي، مالك يوسف المطلبي، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات 246، 1981، ص48

7 في النَّحْو العربيّ نقد وتوجيه، مَهدِي المخزوميّ، ص 41

8 نفسه ص 42

9 في النَّحْو العربيّ نقد وتوجيه، مَهدِي المخزوميّ، ص 43.

10الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1980

11التّركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر دراسة لغويّة في شعر السيّاب ونازك والبياتي، مالك يوسف المطلبي، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات 246، 1981، ص43

12 في النَّحْو العربيّ نقد وتوجيه، مَهدِي المخزوميّ، ص 52

13إحياء النَّحْو، إبراهيم مصطفى مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص29

14في النَّحْو العربيّ قواعد وتطبيق، ص 86

15النَّحْو الوصفيّ بين الدّكتور مَهدِي المخزوميّ والدّكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتّفاق والاختلاف بينهما، ضرغام علي محسن، جامعة الكوفة، كليّة الآداب، ص 151

16في النَّحْو العربيّ نقد وتوجيه ص 56

17الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، ص 12

18الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباريّ، المسألة 28

19المصدر نفسه، المسألة 28

20في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص 158

21آل عمران، الآية 185

22القرائن المعنويّة في النّحو العربي، عبد الجبّار توّامة، جامعة الأغواط، الجزائر، رسالة جامعيّة، ص283

23القرائن المعنويّة في النّحو العربي، عبد الجبّار توّامة، جامعة الأغواط، الجزائر، رسالة جامعيّة، ص284

24النَّحْو العربيّ نقد وتوجيه، مَهدِي المخزوميّ، ص 120/119

25النَّحْو العربيّ نقد وتوجيه، مَهدِي المخزوميّ،، ص121

26مَهدِي المخزوميّ وجهوده النَّحْوية، رياض السواد، ص51

27في النَّحْو العربيّ، نقد وتوجيه، مَهدِي المخزوميّ، ص 102

28قضايا نحويَّة، مَهدِي المخزوميّ، ط1، أبو ظبي، المجمع الثقافي، الإمارات العربيّة المتحدة، ص182

29قضايا نحويَّة، مَهدِي المخزوميّ، ط1، أبو ظبي، المجمع الثقافي، الإمارات العربيّة المتحدة، ص185

30في النَّحْو العربيّ، نقد وتوجيه، مَهدِي المخزوميّ، ص 113

31نفسه 115

32الفعل في القرآن الكريم، عبد الجبار توامة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف الدكتور مصطفى جطل، جامعة حلب، ص 24

33آل عمران 25

34تمام حسان، العربيّة معناها ومبناها، ص88/87

35زمن الفعل في الُّلغة العربيّة، قرائنه وجهاته، عبد الجبار توّامة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ص: 22

قائمة المصادروالمراجع

1. إحياء النَّحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ط2، 2003.
2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْويّين البصريين والكوفيين، الأنباريّ،، ت محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961.
3. الحداثة النَّحويَّة عند مهدي المخزومي، رسالة ماجستير للباحثة نهاري سهام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.
4. العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1994.
5. الفعل في القرآن الكريم، عبد الجبار توامة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف الدكتور مصطفى جطل، جامعة حلب، طبع مكتبة البنقسليّ.
6. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1980.
7. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988.
8. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
9. النّحو الوصفيّ بين الدّكتور مهدي المخزوميّ والدكتور تمّام حسّان، حيدر جبّار عيدان، وضرغام علي محسن، جامعة الكوفة، كلية الآداب، المجلد 5، العدد 14، 2012، ص ص: 127-178.

10. زمن الفعل في اللغة العربيّة، قرائنه وجهاته، عبد الجبار توّامة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر.
11. في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1986.
12. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1982.
13. قضايا نحويَّة، مهدي المخزومي، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ط1، 2003.
14. مهدي المخزومي وجهوده النحويّة، رياض السواد، دار الراية، عمّان، الأردن، ط1، 2009.